|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| WO/GA/44/2 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 21 نوفمبر 2013 |

الجمعية العامة للويبو

الدورة الرابعة والأربعون (الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون)

جنيف، من 10 إلى 12 ديسمبر 2013

مسائل تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

وثيقة من إعداد الأمانة

1. اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، في دورتها الحادية والأربعين (الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون) المعقودة في جنيف في الفترة من 1 إلى 9 أكتوبر 2012، النص التالي (الفقرة 231 من الوثيقة WO/GA/41/18):

"إن الجمعية العامة للويبو تحيط علما بملخص رئيس الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية وبما أحرزته اللجنة من تقدم بشأن قانون التصاميم الصناعية وممارساته- مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية.

وإذ تقر بأهمية وضع معاهدة بشأن قانون التصاميم الصناعية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء، تحث الجمعية العامة اللجنة على تسريع عملها مع توخي الالتزام بهدف إحراز تقدم كبير في الاقتراحات الأساسية المتعلقة بوضع معاهدة بشأن قانون التصاميم (مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية الواردان في المرفقين المعدلين للوثيقتين SCT/27/2 وSCT/27/3).

وتحرص اللجنة في عملها على إدراج الأحكام المناسبة المتعلقة بتوفير ما يلزم من خدمات المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا لتنفيذ المعاهدة المقبلة بشأن قانون التصاميم الصناعية.

وتتولى الجمعية العامة في عام 2013 تقييم وبحث النص والتقدم المحرز واتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي".

1. وعقب الدورة المذكورة للجمعية العامة للويبو، عقدت اللجنة الدائمة ثلاث دورات، أي الدورة الثامنة والعشرين (من 10 إلى 14 ديسمبر 2012) والدورة التاسعة والعشرين (من 27 إلى 31 مايو 2013) والدورة الثلاثين (من 4 إلى 8 نوفمبر 2013). وترأس الدورة الثامنة والعشرين السيد إيمري غوندا (نائب رئيس قسم العلامات التجارية والنماذج والتصاميم في المكتب الهنغاري للملكية الفكرية)، فيما ترأس الدورة التاسعة والعشرين والدورة الثلاثين السيد عادل المالكي (المدير العام للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية).
2. وكُرّست الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدائمة، كليا، لقانون التصاميم الصناعية وممارساته من أجل المضي قدما بالاقتراحات الأساسية المتعلقة بوضع معاهدة بشأن قانون التصاميم (مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية)، مع مراعاة النص الذي اعتمدته الجمعية العامة للويبو والمشار إليه في الفقرة 1 أعلاه.
3. وفي تلك الدورة نظرت اللجنة الدائمة في مجموعة من مشروعات المواد ومشروعات قواعد اللائحة التنفيذية بشأن قانون التصاميم الصناعية وممارساته. وفي حصيلة الدورة قال الرئيس إنّ اللجنة قد أحرزت تقدما جيدا في مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية وإنّه التُمس من الأمانة "أن تعدّ وثائق عمل مراجعة كي تنظر فيها اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة والعشرين، على أن تأخذ بجميع التعليقات المُقدمة خلال الدورة الحالية وأن تبرز مختلف الاقتراحات التي تقدمت بها الوفود باستخدام الأقواس المربّعة أو الشطب أو التسطير أو الحواشي" (الفقرة 6 من الوثيقة SCT 28/7)
4. وفي الدورة الثامنة والعشرين قُدم اقتراحان بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، أحدهما من قبل المجموعة الأفريقية (الوثيقة SCT/28/5) والآخر من قبل وفد الاتحاد الأوروبي (الوثيقة SCT/28/6). وفي تلك الدورة نظرت اللجنة أيضا في وثيقة تقدم لمحة عن الأحكام الخاصة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في المعاهدات التي تديرها الويبو (الوثيقة SCT/28/4). وطلبت اللجنة من الأمانة مراجعة الوثيقة SCT/28/4 لإدراج نص الأحكام الخاصة بالمساعدة المالية الرامية إلى تيسير المشاركة في الجمعيات المعنية للمعاهدات المشار إليها في الجزء "أولا" من الوثيقة SCT/28/4، وتوفير معلومات مفصلة تتعلق بالممارسة المُتبعة حاليا في الويبو لتمويل مشاركة الوفود في اجتماعات جمعيات المعاهدات التي تديرها الويبو (الفقرة 10 من الوثيقة SCT/28/7). وعُرضت الوثيقة المراجعة المتضمنة المعلومات المفصلة المطلوبة على الدورة التاسعة والعشرين للجنة في الوثيقة SCT/28/4 Rev.
5. وأخيرا خلص الرئيس في حصيلة الدورة الثامنة والعشرين إلى " أنّه التُمس من الأمانة، دون إخلال بالعمل الخاص بمشروع معاهدة قانون التصاميم، تمديد الدراستين الاستقصائيتين اللّتين أجريتا في إطار تحضير الدراسة [المتعلقة بالآثار المحتملة لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية على قانون التصاميم الصناعية وممارساته] (الوثيقة SCT/27/4) لمدة شهرين إضافيين، وذلك من أجل زيادة توافر عيّنات البيانات من خلال تقديم ردود جديدة ومن خلال إمكانية تعديل الردود السابقة أو استكمالها. وينبغي تحديث الدراسة كي تنظر فيها اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة والعشرين، مع مراعاة ما يرد من ردود إضافية. وينبغي الحفاظ على الهيكل العام للدراسة" (الفقرة 11 من الوثيقة SCT/28/7).
6. وبناء على ذلك عُمّمت الدراستان الاستقصائيتان مجددا على المكاتب ومقدمي الطلبات في الفترة من 7 يناير إلى 7 مارس 2013. واستُخدمت الردود المحصّلة من جرّاء تمديد فترة تعميمها لتحديث الدراسة الأصلية في شكل إضافة إلى الوثيقة SCT/27/4 (الوثيقة SCT/27/4 Add) عُرضت على اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين. ودعمت الردود الإضافية الاستنتاجات المقدمة في الدراسة الأصلية، وكانت مفيدة بالتالي في تعزيز الثقة في النتائج. وتشير نتائج الدراسة، بشكل عام، إلى أنّ من ردّوا على الاستقصاء في كل البلدان يرون أنّ التغييرات المقترح إدخالها على مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية ستفضي إلى تحسينات وفوائد بالنسبة لمقدمي الطلبات/المستخدمين. كما تبيّن النتائج أنّ هناك، في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، حاجة ملموسة إلى دعم يُقدم في شكل مساعدة تقنية وتكوين للكفاءات من أجل تيسير تنفيذ التغييرات المقترحة.
7. واستعرضت اللجنة بالتفصيل، في دورتها التاسعة والعشرين، مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية الواردين في الوثيقتين SCT/29/2 وSCT/29/3. وعقب الدورة التاسعة والعشرين يمكن وصف وضع مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية كالتالي: تورد الوثيقتان SCT/29/2 وSCT/29/3 31 مشروع مادة و15 مشروع قاعدة؛ وتقترح أربعة مشروعات مواد خيارات بديلة، وهي المادة 5 (تاريخ الإيداع)، والمادة 13 (رد الحقوق بعد أن يتضح للمكتب وجود العناية اللازمة أو انعدام القصد)، والمادة 16 (الآثار المترتبة على عدم تدوين الترخيص)، والمادة 26 (دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ؛ والتاريخ الفعلي للتصديق والانضمام). وعلاوة على ذلك قدمت ستة وفود عددا من الاقتراحات الفردية لإدخال تعديلات أو إبداء تحفظات بشأن مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية.
8. وفيما يخص المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات نظرت اللجنة الدائمة، في دورتها التاسعة والعشرين، في ثلاثة اقتراحات قُدم أحدها من قبل المجموعة الأفريقية (الوثيقة SCT/28/5)، وقُدم آخر من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (الوثيقة SCT/29/6) ليحلّ محلّ الاقتراح المقدم في الدورة الثامنة والعشرين (الوثيقة SCT/28/6)، وقُدم آخر من قبل جمهوريا كوريا (الوثيقة SCT/29/8). وعرض الرئيس ورقة غير رسمية تشتمل على عناصر مستقاة من الاقتراحات الثلاثة وناقشت اللجنة تلك الورقة. وعقب تلك المناقشة التُمس من الأمانة إعداد وثائق عمل مراجعة كي تنظر فيها اللجنة الدائمة في دورتها الثلاثين، بما في ذلك مشروع مادة أو قرار مُدرج بين قوسين مربّعين بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، استنادا إلى ورقة الرئيس غير الرسمية (الفقرة 9 من الوثيقة SCT/29/9). وقد أدرج مشروع المادة أو القرار في وثيقة العمل المراجعة المتضمنة مشروع المواد (الوثيقة SCT/30/2) كي تنظر فيها اللجنة الدائمة في دورتها الثلاثين المزمع عقدها في الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر 2013. وتشير حواشي نص مشروع المادة إلى أنّ مشروع المادة المعني مقترح من الرئيس وأنّ بعض الوفود تفضّل أن يُشمل موضوع مشروع المادة بقرار.
9. وخلص الرئيس في حصيلة الدورة التاسعة والعشرين إلى " أنّ اللجنة الدائمة قد أحرزت تقدما جيدا بشأن مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية الواردين في الوثيقتين SCT/29/2 وSCT/29/3 وأنّ شوطا قد قُطع في العمل الخاص بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقال عدد من الوفود إنّ اللجنة الدائمة قد أحرزت تقدما بقدر كاف لتوصية جمعية الويبو العامة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. ورأت وفود أخرى، ممّن تعتقد أنّه يجب إحراز المزيد من التقدم في مجال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من أجل بلوغ نتيجة ملموسة، أنّ الجمعية العامة ستحيط بالنص وبالتقدم المحرز وستنظر فيهما وستبتّ في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي (الفقرة 10 من الوثيقة SCT/29/9).
10. واستعرضت اللجنة بالتفصيل في دورتها الثلاثين جميع الأحكام الواردة في الوثيقتين SCT/30/2 و SCT/30/3 التي قُدمت في شكل خيارات بديلة أو التي وردت في حواشيها اقتراحات أو تحفظات الوفود. وأعرب جميع الوفود الأعضاء وممثلي المنظمات المراقبة الذين أدلوا ببيانات عامة في الدورة الثلاثين عن تأييد عام لعمل اللجنة بشأن قانون التصاميم الصناعية وممارساته ولإتمام هذا العمل في شكل معاهدة بشأن قانون التصاميم الصناعية. وأيد جميع الوفود، من حيث المبدأ، تقديم المساعدة التقنية وتدابير تكوين الكفاءات للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا في سياق تنفيذ المعاهدة المقبلة.
11. وقال الرئيس (انظر الفقرات 10 - 12 من الوثيقة SCT/30/8) إن اللجنة أحرزت المزيد من التقدم في مشروع الأحكام التي استعرضتها وطلب من الأمانة إعداد وثائق عمل مراجعة لتنظر فيها اللجنة، أو ربما مؤتمر تحضيري حسب الحال، على أن تأخذ بجميع التعليقات المقدمة أثناء الدورة الحالية على النحو التالي: الأحكام التي كانت لها خيارات بديلة تعاد صياغتها وفقا لقرار اللجنة؛ والاقتراحات الفردية التي دعمتها وفود أخرى تُنقل من الحواشي إلى متن النص وتوضع بين أقواس مربعة مع بيان الوفود التي دعمت الاقتراح؛ والاقتراحات الفردية التي لم تحظ بأي دعم يُحتفظ بها في الحواشي؛ والتحفظات على الأحكام تدوّن في الحواشي.
12. وفيما يخص المساعدة التقنية، أشار الرئيس إلى التقدم المحرز في نص الأحكام من مشروع المادة 21/مشروع القرار وطلب من الأمانة أن تبيّن مشروع المادة 21/مشروع القرار الجديد في وثيقة العمل المراجعة.
13. وفيما يتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم الصناعية، أشار الرئيس إلى أن جميع الوفود التي أخذت الكلمة كانت لصالح الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي من ذلك القبيل. وكان من رأي عدد كبير من الوفود أن يتمّ التوصل إلى اتفاق على تناول المساعدة التقنية في شكل مادة في المعاهدة قبل الدعوة إلى المؤتمر الدبلوماسي. وكان من رأي وفود أخرى أنه بإمكان اللجنة أن توصي الجمعية العامة من الآن بالدعوة إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي. وأبدى البعض من بين هذه الفئة الأخيرة مرونة إزاء ضرورة تناول المساعدة التقنية في قرار أو مادة، بينما كان من رأي وفد واحد أن تؤجَّل هذه المسألة إلى المؤتمر الدبلوماسي نفسه.

إنّ الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى تقييم النص والتقدم المحرز والنظر فيهما والبتّ في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم في عام 2014.

[نهاية الوثيقة]